



إعلام للخالف

عن براءة الحنابلة من مخالفة السلف

ردود علمية على دعاوى (الحنابــلة الموصوفين بالجدد)



تقديم وتحرير د.محمد بن إبراهيم السعيدي



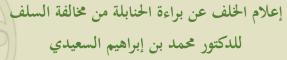




(هذه مقدمة كتاب "إعلام الخلف عن براءة الحنابلة من مخالفة السلف "، يتبين منها فكرة الكتاب ورسالته والأفكار التي استهدف نقدها)



مقدمة



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن نعج نعجه إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن إمام أهل السنة والجماعة أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني -رحمه الله ورضي عنه- من أعظم رجالات الإسلام علمًا وعملًا وقيامًا بأمر الدين؛ من نشر لأصوله عقيدةً وفقهًا، والجهاد في سبيل الله تعالى في أرض الرباط، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والوقوف في مواجهة أهل البدع، غيرَ هيَّابٍ ولا وَجِل، حتى أعز الله تعالى به السنة وأحياها، وقمع البدعة وأرداها.

ولم تزل مواقفُه في إحياء السنَّة وإظهار شعائر الدين معلومةً ظاهرةً للقاصي والداني والأمير والمأمور، حتى توفاه الله تعالى سنة ٢٤١ للهجرة النبوية -على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم- زمن خلافة المتوكل على الله بن الواثق العباسي.

وبعد وفاته رحمه الله عُرِف أصحابُه بأنهم أعظمُ أصحاب الأئمَّة عنايةً بعلم إمامهم وجمعًا لأقواله وفتاواه في الفقه والاعتقاد، حتى عدَّ المرداويُّ رحمه الله في كتابه "الإنصاف في معرفة الراجح من مسائل الخلاف" من جمعوا مسائل الإمام أحمد في الفقه والاعتقاد فجاوزوا المائة والثلاثين شيحًا، سوى من لم تبلغنا مسائلهم، أما مسائله في الرواة والحديث فعدِّد ناقليها ولا حرج.

وظلَّ التأويل في صفات الله تعالى أمرًا منكرًا عند المسلمين علمائهم وعامتهم؛ تأثُّرًا بقوة الإمام أحمد رحمه الله في إنكاره حتى أواسط القرن الرابع حين بدأت بدعة أبي الحسن الأشعريّ في الظهور، وبدأ تسويقُها على الناس على أنها هي مذهبُ أهل السنة والجماعة، فكان أصحاب أحمد -رحمهم الله- بمثابة الحصن المنيع في وجه انطلاء هذه الخديعة على الناس، وكان لهم في ذلك شوكةٌ وهيبة بلغ منها أن أبا محمد الحسن بن عليّ البربماريّ كبير الحنابلة في وقته إذا سار امتلأت الأسواق بأصحابه، وكان معظّمًا عند الخليفة لقوّته في القيام بالدين، ولسلامة منهجه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولزوم الجماعة؛ إلى أن نجح المغرضون في إيغار صدر الخليفة الراضي عليه ظلمًا وكذبًا، فمات رحمه الله متخفّيًا بعدما نال أصحابه من الأذى والنفي ونحب المنازل، كما نقل الذهبي (١) رحمهم الله جميعًا.

وبقي الأمر كذلك حتى قامت فتنة ابن القشيري سنة ٢٩هـ، وهي فتنة تدخّلت فيها الدولة السلجوقيّة لصالح الأشاعرة، حيث تبنت المذهب الأشعريَّ وفرضته في المدارس النظاميَّة التي أسَّسها الوزير السلجوقيُّ نظام الملك، ولم يعد بعدها الخلاف بين الأشاعرة والحنابلة الذين كان اسمهم في ذلك الوقت علَمًا على أتباع منهج السلف في الفقه والعقيدة، لم يعد الخلاف علميًّا ينتهي بظهور الدليل وقوة الحجَّة، بل أصبح سياسيًّا، فمن خالف عقيدة الأشاعرة أصبح مخالفًا للدولة، ويُحرم من الرواتب التي تعطى للمدرسين والعلماء، ويُمنع من نشر مذهبه، إلى أن وصل الأمر إلى القول بتكفير من لم يقل بقول الأشعري في العقيدة، كما نص على ذلك أبو إسحق الشيرازيُّ في مقدمته لشرح اللمع حيث قال: "فمن اعتقد غير ما أشرنا إليه من اعتقاد أهل الحق المنتسبين إلى الإمام أبي الحسن الأشعري فهو كافر "(٢).

وسارت على نهج السلاجقة بقيةُ الدول التي قامت في المشرق الإسلامي، ثم بعد ذلك دول المغرب، مِن تَبَتّي المذهب الأشعري واضطهاد من يخالفه، وتخصيص وصف أهل الحق وأهل السنة بهم، ووصم الحنابلة



⁽١) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٠-٩٣). (٢) شرح اللمع (١/ ١١).



بالجسِّمة والحشويَّة، حتى بلغ الأمر بأحد علماء الأشاعرة المقرَّبين من السلطان صلاح الدين الأيوبي وهو الحُبُوشَاني الأشعري: أن ينبش قبر أحد العلماء المتَّبعين للأثر في مسائل الصفات وهو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن الكيزاني المتوفى سنة ٢٥هـ بحجة أنه حشويٌّ ولا يدفن بجوار الإمام الشافعي، فقال في ذلك: "لا يكونُ صِدِيقٌ وزِنديقٌ معَا"، فشدَّ الحنابلة عليه وتألَّبوا، وصار بينهم حملات حربية، وغلبهم (٣).

ولم يتوقَّف الأمر عند اختصاص وصف أهل السنة بالأشاعرة وتلقيب أتباع السلف بالحشوية والمجسمة والمشبِّهة، بل أصبحت بدع الصوفيَّة وخرافاتهم ومخاريقُهم تنتشر بين العامَّة، ووقف العلماء منها ما بين منكِرٍ صامتٍ أو مقرٍّ متأثِّر بها، حتى أصبح لقبُ أهل السنة شاملاً للمتصوِّفة بشتَّى طُرقهم دون تمييز.

ولما وقف شيخ الإسلام ابن تيمية موقفَه الأشهر والأعظم في نصرة السنة وإحيائها وبنِّها بين العامة والخاصة، وكتابة التآليفِ والرسائل التي لا نظير لها في الاحتجاج للسنة وإعلاء شأنها، عجز كل علماء عصره عن ردِّ حجتِه، وأوقفهم في موقفٍ حرِج أمام العامَّة والسلاطين، فلم يكن منهم إلا أن كادُوا له، وحكموا بقتله، واستحلُّوا دمه، وتسبَّبوا في سجنه مرات في مصر والشام، كانت آخرها السجنة التي مات فيها في قلعة دمشق سنة ٧٢٨هـ رحمه الله.

وبعده استطاع أتباغ منهج السلف إظهارَ رأيهم فترةً قصيرة من الزمن، كما فعل ابن القيم والذهبيُّ وابن كثير وابن رجب وغيرُهم، إلا أن الأمر لم يلبَث أن عاد إلى ما كان عليه، ولم يعد أحد قادرًا على إظهار منهج السلف إلا لمامًا وفي غضون تآليف كبيرة، وتعدُّ رسالة المقريزي في التوحيد أنموذجًا نادرًا للجرأة على إظهار عقيدةِ السلف، وربما كان لمكانة المقريزيّ السياسية في الدولة المملوكية أثرها في ذلك.

لم يؤرِّ هذا الاضطهاد الفكريُّ إلى عدم تجرّؤ الحنابلة ومن وافقهم من أهل الحديث على إعلان مذهبهم وحسب، بل نتج عن ذلك تأثُر بعض العلماء الحنابلة وبعض أهل الحديث ببعض البدع التي ظهرت في أثناء كتاباتهم في الفقه، من تفويضٍ في مسائل الصفات، أو إجازة لبعض البدع العمليّة كالتوسُّل بالصالحين والرحلة إلى قبورهم أو التبرك بآثارهم، وسواء أكان ذلك منهم عن قناعة أم كان لأي سبب آخر، فإنه لا يُمثِّل أحمد بن حنبل، ولا يصحُّ أن يكون هذا مذهبه؛ وذلك لأن نصوص الإمام أحمد مجموعة ومضبوطة، وكلها تنصُّ على الالتزام بالسنة، وتشدِّد في التحذير من الابتداع.

والإمام أحمد رحمه الله كأيِّ عالم من العلماء، يكثُر النقلُ عنه، فيأتي في كلامه الْمُشْكِل والمشتبه والذي قد يوهِم خلاف مذهبه أو الذي رجع عنه، ولا بُد في المنهج العلمي أن يكون الْمُعَوَّل عليه في حكاية مذهبه ردّ بعض أقواله إلى بعض؛ وإذا كان بعضها واردًا في سياقٍ علمي أو تاريخي معين، فإن مما يحل بمعناها نزعها من هذا السياق الذي يصبح في أهميته كالجزء من الجملة الذي لا يتم معناها إلا به؛ كما لا بد من عرض ما يُشْكل من أقواله رحمه الله على أصوله، وليس الاعتداد بالرواية المشكلة وإن صحَّ سندها؛ لأن من أحوال الرواة -كما عد ذلك الإمام الشافعي رحمه الله - إذا ثبتت عدالتهم أنهم قد يروون وينقلون ما يروونه بحسب أفهامهم، وقد يروون بعض الكلمة ويتركون بعضها؛ إما لأنهم لم يسمعوه، أو لأنهم حضروا في أثناء الجواب ولم يحضروا أوله، أو يروون بعض الكلام ولم يحضروا آخره، وهذه الأسباب وغيرها تجعل من المتحتّم في التحقيق العلمي حين نأخذ المسألة عن الإمام أحمد -رواية - ونجدها تخالف أصوله أو تخالف المعهود عنه من الفتاوى الموافقة لأصوله: أن نخروجها عن الأصل كائن لسبب خارج عنها.

وأصول أحمد رحمه الله ألَّف فيها بعض العلماء كتبًا مختلفة في الموضوعات التي تناولوها، وأجلها قدرًا كتاب الإمام أبي يعلى: "العدة في أصول الفقه من مسائل الإمام أجمد التي رواها كبار أصحابه كمهنا والأثرم وإبراهيم الحربي وحنبل؛ وهي أصول السلف رضي الله عنهم في فتاواهم، والتي يمكن جمعها في كلمة مختصرةٍ: "الالتزام بالاتباع، والتحذير من الابتداع".

⁽٣) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٥٤-٥٥٥، ٢١/ ٢٠٥).



هذا المنهج الذي أدَّى تراخي المسلمين في اتباعه وتضييقهم على أهله -كما قدمنا قبل قليل إلى سيادة البدعة والخرافة، وتسلُّط الأمم على المسلمين، حتى مطلع العصر الحديث الذي أعاد الله تعالى فيه أصول مذهب السلف للظهور، وبقوَّة لم تكن لها قبل ذلك لما يزيد عن الألف عام على يد الدولة السعودية الأولى على يد الإمام محمد بن سعود رحمه الله، وفي ظل دعوة المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، ثم أظهرها الله تعالى في هذه الدولة المباركة، وأصبحت كتبها تطبع وتوزَّع، ودعاتها ينتشرون في الآفاق، وجامعاتها تستقطب الدارسين من كل أنحاء العالم، فكان لمنهج السلف في ظل هذه الدولة ما لم يكن له في سالف العصور، وترتَّب على ذلك: البقظة الفكرية للمسلمين، وضعف دعاة البدع وافتضاحهم، ووعي الناس بحقيقة الإسلام التي كادت البدعة أن تخفيها وراء دخان كثيف من الرهبانية والخرافة والشِّرك.

وهذا النصر العظيم الذي حقّقه المنهج السلفيُّ أثار ثائرة أناس كثيرين، منهم أعداء للإسلام رأوا فيه الرجوع إلى المنهج الذي كان عليه الصحابة والتابعون، والذي حقّق به المسلمون مجدَهم الحضاريُّ الأول، والمتمثل في إنشاء أقوى دولة في العالم آنذاك، فعمل هؤلاء على حرب السلفيَّة بطرق شتَّى، منها تشويهها عبر نسبة التكفير والجماعات المتبنِّية له إليها، وحثُّ الحكومات في العالم على حربها ومحاصرة أنشطتها، ومنهم مسلمون مناصرون للبدعة، رأوا في السلفيّة خطرًا على بدعهم الكثيرة التي غطَّت حقيقة الإسلام زمنًا من الدهر.

وكان من وسائل إعادة نشر البدع: نسبة القول بما إلى الإمام أحمد رحمه الله، وذلك بالاحتجاج بأقوال بعض فقهاء الحنابلة الذين تأثروا بالمحيط العام من الأشعرية والصوفية، وأيضًا بالاحتجاج بأقوال الإمام أحمد المشتبهة.

وإن مركز سلف متمثِّلًا بإدارته وباحثيه إذ يتقدم لقرَّائه الكرام بمذا الكتاب الذي جمعنا فيه بعض إنتاج المركز بمذا الخصوص ليسأل الله تعالى القبول، وأن يجعله عملًا خالصًا لوجه الله تعالى، وينفع به المسلمين.

⁽٤) أخرجه أحمد (١٧١٤٢)، والترمذي (٢٦٧٦)، وأبو داود (٤٦٠٧)، وابن ماجه (٤٣). وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"، وصححه ابن حبان (٥).